من خلال ما يسمى « بالاقطاع السياسي » اي بأفراد الزعامات الاقطاعية والعشائرية والوجهاء واصحاب النفوذ السياسي ضمن تشكيلة اجتماعية سابقة على مرحلة التطور الرأسمالية .

ومنذ اللحظة التي اصبح فيها اولئك الزعماء والوجهاء في واجهة التمثيل السياسي للنظام فانهم لم يعودوا اساسا ، من الناحية الموضوعية ، يمثلون الاقطاع بل طبيعة النظام السياسي الجديد للكومبرادور .

وليس هناك اي تناقض على الاطلاق بين هذا التمثيل السياسي النوعي وبين مصالح البرجوازية الكومبرادورية . فزعماء الاقطاع السابقين لا يمثلون ، الان ، العلاقات ما قبل الرأسمالية ، بل انهم يمثلون نظرا لغياب اسلوب الانتاج الرأسمالي المختلف جذريا عن توسع السوق الامبريالية في لبنان (من خلال هيمنة الكومبرادور) ، البرجوازية الكومبرادورية نفسها من الزاوية الاساسية . وهذه الطبقة ليس كما يقول بعض التحليلات « اليسارية » ممثلة سياسيا ما دون نفوذها الاقتصادي !

ويبدو ان الفهم السطحي اللفظي للطبيعة الطبقية الكومبرادورية للنظام هي التي تسمح باطلاق مثل هذه التصورات المثالية بدل التحليل العلمي للواقع . هذا التحليل الذي يبين عدم هيمنة اسلوب الانتاج الرأسمالي بفعل ضعف نمو البرجوازية القومية المحلية .

اما التناقضات الثانوية التي تنشأ بين التمثيل السياسي القائم للكومبرادور وبين بنيته التحتية فانها تملي ضرورة تكييف وتطوير اجهزة الحكم والادارة تكييفا يساهم في التخلص من بعض الاجراءات والتعقيدات الروتينية الادارية وتحسين مستوى المرافق الحيوية (الميناء والمطار والطرق العامة الخ) . كما أن الاتجاه العام الذي تصب فيه هو المزيد من احكام قبضة الكومبرادور سياسيا واقتصاديا .

والجدير بالاشارة ، هنا ، ان معظم تحليلات الاحزاب والقوى الوطنية اللبنانية تخلط بين **تطور** ونمو الرأسمالية المحلية وبين **توسع** السوق الرأسمالية التجارية وذلك في مرحلة الازدهار الذهبي للكومبرادور اللبناني في الخمسينات والستينات . فالبعض يجد في **الشهابية** تعبيراً « موضوعيا » عن وجود ميل لدى « البرجوازية الكبيرة » لتمثيل نفسها سياسيا بشكل مستقل بعيدا عن وصاية « وتسلط » « الاقطاع السياسي » . فهم يفسرون الاجراءات الشهابية من محاولات « تحديث » الادارة وشق الطرقات الجديدة وتحسين شبكة المرافق الحيوية العامة الى توسيع التعليم وتعميم بعض مؤسسات الخدمة الاجتماعية والصحية والقيام بعدد من « المشروعات » الاقتصادية المرتبطة اساسا بالكومبرادور ، بأنها تعبير عن هذا الاتجاه . وهم لا يعنيهم ، بالطبع ، البحث في تاريخ النشأة السياسية والاجتماعية للظاهرة الشهابية واسباب « فشلها » .

فالشهابية جاءت في ظروف مميزة اثر حوادث عام ١٩٥٨ حيث وقف الكومبرادور اللبناني بجناحه الماروني المهيمن مع مشروع ايزنهاور ومعاداة حركة التحرر الوطني العربية المناهضة للامبريالية تحت قيادة البرجوازيات العربية القومية .

وقد اكسب الموقف « الحيادي » للشهابية من الصراع الداخلي في لبنان وفي المنطقة وزنا سياسيا مقبولا من الاطراف المتصارعة . مما اعطاها زخما وقدرة على الاستقلال السياسي النسبي بمعزل عن التأثير المباشر للزعماء السياسيين من جهة ، والى